Mission Permanente
De La
République Arabe Syrienne
Genève

الجمهورية العربية السورية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

الرقم:

التاريخ:

السيدة ميشيل باشيليت

المفوض السامي لحقوق الإنسان،

أقدم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم أمس الإثنين 25 آذار 2019 على توقيع أمر تنفيذي يعترف بموجبه بقرار سلطات الإحتلال الإسرائيلي ضم الجولان السوري المحتل. إن قرار الرئيس الأمريكي هو اعتداء صارخ على سيادة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية، وانتهاك سافر لميثاق ا؟لأمم المتحدة وللقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة بخصوص الجولان السوري المحتل، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، لاسيما للقرارات 242 (1967) الذي أكد على مبدأ عدم جواز الإستيلاء على أراضي الغير بالقوة، و338(1973) و497 (1981) الذي يؤكد الوضع القانوني للجولان باعتباره أرضاً سورية محتلة ويرفض قرار سلطة الاحتلال الإسرائيلي بضمه ويعتبره باطلا ولاغياً ولا اثر قانونيا دولياً له.

وهذه المبادئ تؤكدها كذلك القرارات التي يتبناها مجلس حقوق الإنسان سنوياً حول حالة حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل، وآخرها قراري المجلس رقم 40/24 المؤرخ في 2019/3/22 والمعنون **"المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل"**، ورقم 40/21 المؤرخ في 2019/3/22 المعنون **"حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل"** الذي أكد على الإلتزامات والمسؤوليات القانونية المفروضة على السلطة القائمة بالإحتلال في احترام كافة حقوق الإنسان لأبناء الجولان السوري المحتل، وطالبها بالتوقف عن ممارساتها القمعية بحقهم وبالإمتناع عن القيام بأية تدابير وإجراءات تشريعية وإدارية بهدف تغيير طابع الجولان المحتل ووضعه القانوني باعتبارها انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولإتفاقية جنيف الرابعة ولا أثر قانونياً لها، وأكد على وجوب السماح لمئات

آلاف النازحين من أهالي الجولان المحتل بالعودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم، وطلب إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ألا تعترف بأي من تلك التدابير.
ومما لاشك فيه أن قرار الرئيس الأمريكي، الذي يخالف أحكام القرارين المذكورين ويحاول أن ينزع عن الجولان السوري صفة المُحتل، ينكر على أبنائه السوريين حقوقهم والحماية التي يكفلها لهم القانون الدولي الإنساني، ويتواطؤ مع الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها سلطات الإحتلال الإسرائيلية بحقهم وهم أصحاب الأرض الشرعيين في الجولان السوري المحتل، ويحاول حمايتها وشرعنة انتهاكات سلطات الإحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني، بما فيها أحكامه التي تحظر عليها بناء المستعمرات الإستيطانية وجلب المستوطنين إلى الأراضي المحتلة، واستغلال الموارد الطبيعية للجولان المحتل لصالح السلطة القائمة بالإحتلال ومستوطنيها غير الشرعيين، وهي انتهاكات تشكل بمجملها جرائم حرب موصوفة بموجب اتفاقيات جنيف.
وفي الوقت الذي نؤكد فيه على أن قرار الرئيس الأمريكي بشأن الجولان المحتل لايكتسب أية صفة قانونية، وبأنه لن يغير من الوضع القانوني للجولان باعتباره أرضاً سورية محتلة، الذي تحميه قرارات مجلس الأمن والقرارات الصادرة عن كافة أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية وإرادة الشعب السوري وتمسك السوريين من أبناء الجولان المحتل بهويتهم الوطنية وبانتمائهم إلى وطنهم الأم سورية، فإن خطورة قرار الرئيس الأمريكي، الذي يستهدف تقويض القانون الدولي الإنساني وما يحمله من مخاطر جسيمة وإضرار بالحقوق الأساسية لأبناء الجولان السوري المحتل، تستوجب من السيدة المفوض السامي إصدار موقف علني واضح يؤكد على مضمون قراري مجلس حقوق الإنسان المشار إليهما أعلاه، ويحذر من مخاطر هذا القرار المرفوض على المنظومة القانونية الدولية التي تكفل للسوريين من أبناء الجولان المحتل حقوقهم، ويؤكد من جديد على مسؤولية السلطة القائمة بالإحتلال تجاه الوضع القانوني للجولان باعتباره أرضاً سورية محتلة.
وتفضلي السيدة المفوض السامي بقبول التأكيد على فائق اعتباري وتقديري.

التوقيع
حسام الدين آلا
السفير والمندوب الدائم